جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# الآليات القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: قانون جنائي

اعداد الطالبين:
❖ طيبي عادل
❖ بن براهيم المسعود

إشراف الأستاذ:
_ بن علي خليل

السنة الجامعية: 2020_2021

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

بداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وما توفيقنا الا بالله العلي العظيم.

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف الذي مد لنا يد العون ولم يبخل علينا بكل ما يعرفه، طيلة مدة انجاز هذا البحث وأفادنا بنصائحه وتوصياته اطال الله عمره وحفظه ورعاه..

كما نشكر كل من ساعدنا لإتمام هذا البحث كل باسمه من أساتذة وزملاء،

اهداء

الى من كان لهم الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي لوالدي الكريمين اطال الله في عمرهما وحفظهما

فلم يبخلا عليّ بالغالي والنفيس طيلة مشواري الدراسي.

الى زوجتي الغالية

الى اخوتي واخواتي وكل من يعرفني من قريب او بعيد

الى كل عائلتي الكبيرة

الى أصدقائي وزملائي

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

طيبي عادل

اهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى روح ابي الطاهرة والى امي الغالية حفظها الله ورعاها واطال عمرها

كما اهدي هذا العمل الى كل من زوجتي وابنائي عائلتي الصغيرة

ولا أنسى عائلتي الكبيرة كل باسمه

كما اهدي هذا العمل الى كل من يعرفه بن براهيم المسعود من قريب او من بعيد

بن براهيم المسعود

# مقدمة

## مقدمة:

تعتبر الهجرة من الظواهر القديمة، التي شهدتها البشرية منذ القدم، خاصة عند الشعوب والقبائل، حيث كان الإنسان ينتقل بين مختلف المناطق وبقاع الأرض بحثا عن لقمة العيش وعن الاستقرار. وللبحث عن كل ما هو أحسن له ولعائلته، من حيث الرقي والتقدم الاقتصادي، الا أن مفهوم الهجرة بمرور الزمن والتطور التكنولوجي والعلمي الذي شهده العالم غير مفهوم الهجرة، من هجرة عادية طلبا للعيش الى هجرة تهدد امن واستقرار البلدان والمجتمعات، حيث سميت بالهجرة الغير شرعية وأصبحت بمثابة تحدي مطروح امام الدول نظرا للمخاطر الناجمة عنها، والجزائر كغيرها من البلدان العربية لم تسلم من هذه الظاهرة، حيث كان لزاما عليها أن تضع آليات وقوانين واجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة، التي باتت هاجسا، ومحل خوف لمختلف الدول عموما والجزائر خاصة ومن هنا نطرح الاشكالية التي مفادها: ما هي الآليات القانونية للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

## أهمية الموضوع:

### أهمية الموضوع العلمية:

تتجلى أهمية موضوع الهجرة الغير شرعية في أهمية علمية واجتماعية، حيث ترتكز الأهمية العلمية أساسا على طرح موضوع الهجرة الغير شرعية في الجزائر، الذي لم يأخذ حقه في البحث العلمي، رغم كل ما تعانيه الجزائر من مشكال اقتصادية بسبب الهجرة الغير شرعية للأجانب الافارقة والسوريين على سبيل المثال.

أما من الناحية الاجتماعية فان هجرة الشباب الجزائري الغير شرعية تؤكد على وجود ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية تتسبب في هروب الشباب منها من خلال الهجرة الغير شرعية لذا لابد من ايجاد حلول لها للحد من هذه الظاهرة.

## أهمية الموضوع العملية:

تكمن أهمية الموضوع العملية في ايجاد تدابير واجراءات فعالة للتصدي لظاهرة الهجرة الغير شرعية من جهة، واثراء المكتبة البحثية بموضوع جديد، وتشجيع الباحثين ايضا لدراسة مثل هذه المواضيع من جهة اخرى.

أهداف الموضوع: وتتمثل هذه الأهداف في:

_ التعرف على ظاهرة الهجرة الغير شرعية وأسبابها

_ التعرف على أنواع الهجرة الغير شرعية

_ التعرف على الإطار القانوني للهجرة الغير شرعية

_ التعرف على الهجرة الغير شرعية في القانون الجزائري

الدراسات السابقة: وتتمثل الدراسات السابقة في:

### الدراسة الأولى:

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية (2012_2011) من اعداد الطالب ساعد رشيد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، والتي كان عنوانها: واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني.

### الدراسة الثانية:

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (2017_2016) من اعداد الطالبة عبابسة حمزة، جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان، والتي كانت بعنوان: الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي.

### الدراسة الثالثة:

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير (2010_2009) من اعداد الطالبة فريحة لدمية، كلية الحقوق جامعة محمد خيصر بسكرة، والتي كانت بعنوان: استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة للهجرة الغير شرعية انموذجا.

**الدراسة الرابعة:**

من اعداد الطالبة ام الخير سحنون، جامعة بونمامة جيلالي، خميس مليانة، والتي كانت بعنوان: الهجرة الغير شرعية لدى الشباب الجزائري (الاسباب_ والعوامل).

**اشكالية الدراسة:**

ما هي الآليات القانونية للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية: للإجابة على هذه الاشكالية نقترح مجموعة من الاسئلة:

_ ما هو مفهوم الهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

_ ما هو واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

_ ما هي اسباب الهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية والاسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

_ للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر تم اتخاذ قوانين واجراءات عدة.

_ للهجرة الغير شرعية في الجزائر عدة اسباب منها ما هو اقتصادي واجتماعي ومنها ما يتعلق بالجنب السياسي والامني.

_ للهجرة الغير شرعية انواع وطرق

_ تختلف الآليات والقوانين المتخذة في الحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية بين الجزائر والدول الاخرى.

**الإطار المنهجي:**

قبل الشروع في اجراء أي بحث يختار الباحث منهج محدد لبحثه تفرضه عليه طبيعة الموضوع الذي اختاره للدراسة، وبما أن موضوع دراستنا هو: الآليات القانونية للحد من

ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر فقد ارتئينا ان نختار المنهج التاريخي بالإضافة الى المنهج الوصفي، الذي يكفل لنا جمع أكبر قدر من المعلومات اللازمة بهدف تحليل وتفسير مختلف الظروف المحيطة بالظاهرة موضوع الدراسة.

## أسباب اختيار الموضوع:

### أسباب ذاتية:

يرجع السبب وراء اختيارنا للموضوع الى اهتمامات شخصية من أبرز هذه الاسباب هي اهتمام وسائل الاعلام بهذه الظاهرة، كما ان الهجرة الغير شرعية اصبحت الشغل الشاغل لعامة الناس والاولياء خاصة، لخوفهم على اولادهم وما يترتب جراء هذه الآفة من مخاطر كما وقد تؤدي الى الموت من جهة، هذا إضافة الى ان هذا الموضوع هو بحث حول مذكرة نيل شهادة الماستر وقد يكون خطوة البداية للاهتمام بشؤون الجزائر الخارجية وعلاقتها بالدول الاخرى، كونها بلد حاضن ومصدر للمهاجرين من جهة اخرى.

### أسباب موضوعية:

نلخص الاسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في ان الهجرة الغير شرعية موضوع عالمي، كما ان ايجاد آليات وقوانين تحد من هذه الظاهرة هي ايضا من اهم المواضيع الحالية التي تشغل تفكير مختلف الدول وخاصة الجزائر، ثم ان التعرف على اسباب الهجرة الغير شرعية سواء كانت الاقتصادية منها الاجتماعية حتما ستساهم في الحد من هذه الظاهرة هذا من جهة والرقي والتقدم بالبلد من جهة اخرى.

## صعوبات الدراسة:

يمثل التطور العلمي الحاصل في مجال الحصول على المعلومة عائقا اتجاه البحث والاجتهاد، حيث انه لا يمكن الحصول على احصائيات دقيقة، كما انه عند الاتصال بالجهات المعنية حول الاحصائيات الجديدة المتعلقة بالهجرة الغير شرعية فانه يتكتم عليها هذا إضافة الى ضيق لوقت للبحث في الموضوع والالمام بكل جوانبه.

**تقسيم الدراسة:**

قمنا من خلال هذا البحث بوضع خطة متمثلة في فصلين، الفصل الاول يتناول ماهية الهجرة الغير شرعية في الجزائر، ويشتمل على مبحثين هما:

المبحث الاول: الهجرة الغير شرعية في الجزائر، ويحتوي على ثلاث مطالب والتي سندرس من خلالها (مفهوم الهجرة الغير شرعية، نبذة تاريخية عن الهجرة الغير شرعية، انواع الهجرة الغير شرعية)

البحث الثاني: طرق واشكال الهجرة الغير شرعية في الجزائر والذي سنتطرق فيه الى (طرق ومنافذ الهجرة الغير شرعية، الهجرة الغير شرعية في الجزائر، الهجرة الغير شرعية الى اوروبا)

الفصل الثاني ويشتمل هو كذلك على مبحثين وهما:

المبحث الاول: واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر والآليات القانونية للحد منها ويختوي على ثلاث مطالب والتي سنتطرق من خلالها الى (الاسباب الاقتصادية والاجتماعية، الاسباب السياسية والأمنية، الاسباب الجغرافية والديمغرافية)

المبحث الثاني: الإطار القانوني لظاهرة الهجرة الغير شرعية، ويحتوي على ثلاث مطالب والتي سندرس من خلالها (الهجرة الغير شرعية في المواثيق الدولية، الهجرة الغير شرعية في التشريعات الاوروبية، الهجرة الغير شرعية في القانون الجزائري)

# الفصل الأول

- **الفصل الأول:** ماهية الهجرة غير الشرعية في الجزائر
- **المبحث الأول:** الهجرة غير الشرعية في الجزائر
- **المطلب الأول:** مفهوم الهجرة غير الشرعية
- **المطلب الثاني:** نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية
- **المطلب الثالث:** أنواع الهجرة غير الشرعية
- **المبحث الثاني:** طرق واشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر
- **المطلب الأول:** طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية
- **المطلب الثاني:** الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر
- **المطلب الثالث:** الهجرة غير الشرعية الى أوروبا

## المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعوا للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

### المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

سنتطرق الى تعريف عدة مصطلحات نظرا لأهميتها في فهم الموضوع فسنعرف الهجرة والهجرة غير الشرعية كل على حدا، كما سنعرف اللجوء، الحراق، المهاجر.

- **الهجرة:** الهجرة لغة هي الخروج من ارض الى ارض، وبمعنى هجر الشيء أي تركه، فكل من فارق بلده من بدوي او حضري فهو مهاجر، والمهاجرة من ارض لأرض ترك الأولى للثانية، واصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته الى المدينة، وقد سمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا فيها، واحقوا بدار ليس لهم اهل ولا مال فيها(المدينة) امتثالا لأمر الله ورسوله[1] قال تعالى: "**والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا**"[2]

والهجرة كمصطلح لها استخدامات ومعان مختلفة في كثير من العلوم الصرفة والتطبيقية الإنسانية، اما في علم السكان فهي تعني انتقال شخص او مجموعة من الأشخاص من مكان اقامتهم المعتاد الى مكان اخر كاستجابة لتأثير عامل او أكثر من عوامل الطرد في مكان الإقامة المعتاد او كنتيجة للتأثر بعوامل الجذب في المكان الاخر. [3]

[1] عبد المنعم عيد الوهاب عامر، التنظيم القانوني للمهجرين والنازحين والمرحلين واللاجئين في التشريع العراقي، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020، العراق ص 49.

[2] سورة الحج، الآية 58.

[3] عبد المنعم عيد الوهاب عامر، مرجع سابق، ص 49-50.

❖ **الهجرة غير الشرعية** : تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية "بانها ظاهرة متنوعة تشتمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار و هناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، و أخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[1]

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة السرية كما يلي: " الهجرة السرية هي التنقل العابر للحدود الدولية او الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة، اذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010، بأن عبور الحدود الدولية هو أحد اشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة، وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين كما تشير أيضا الى ان الهجرة السرية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة او حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.[2]

وأيضًا عرفت الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 66/ 211، المؤرخ في تاريخ 21 تموز 1966، بانها" دخولُ شخصٍ أجنبي إلى تراب الوطن بطريقةٍ سريّةٍ أو بوثائق مزوّرة بنية الاستقرار أو العمل[3]

❖ **اللجوء :**

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معيّنة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف

[1] خيرة عبد الرحمان ساوس، جريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية والعلاج، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد العاشر، المجلد الثاني، 2018، ص 143.

[2] رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)، كلية الحقوق، جامعة باتنة قبل للنشر سنة 2016، ص 143.

[3] نفسه، ص.144.

أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كذا شخص لا يملك جنسية ويوجد خوف بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد [1].»

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السرّي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد.[2]

### ❖ الحراق:

ظهر هذا المصطلح في إطار تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبح الفرد يسعى للقيام بها مهما كانت التكاليف والتبعات التي تشكل احتراقا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا (على جميع الأصعدة).[3]

فالحراق هو شخص قرر الانتقال إلى دولة بمحض إرادته (غير مجبر) وبطريقة غير قانونية فهو يقوم بمغامرة يجتاز فيها البحر باتجاه أوروبا وغالبية هذه الفئة الحراقة (هم من فئة الشباب تتراوح أعمارهم من 20 إلى 35 سنة.)[4]

### ❖ المهاجر:

قدم "المجلس الدولي لسياسات حقوق الانسان" تعريف المهاجر بأنه: "المهاجرون: هم الأفراد المتواجدون خارج إقليم الدولة التي يعتبرون من رعاياها، ولا يعتبرون في الدولة المتواجدين على إقليمها لاجئين، ولا وطنيين، ولا أعضاء بعثة دبلوماسية، ولا يهم طريقة تجاوزهم لحدود دولة الإيواء، ولا مدى قانونية إقامتهم فيها.[5]

كما أن "إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية" عرفت المهاجر بأنه:

---

[1] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق، 2011-2012، ص 20.

[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 20.

[3] ام الخير سحنون، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، جامعة بونعامة جيلالي، خميس مليانة، ص 4-5.

[4] نفسه، ص 5.

[5] عبابسة حمزة، الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016-2017، ص 16.

"هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد الإقامة المعتادة لمدة تتجاوز 12 شهرًا، بحيث يصبح بلد المقصد هو بلد الإقامة المعتاد الجديد"[1]

ويظهر من خلال التعريفات المذكورة أعلاه بأنها تقدم المهاجر على أنه: الشخص الذي يغادر بلده –طوعًا وبكامل إرادته– دون أي ضغوط عرقية أو دينية، بل كل ما يسعى إليه هو في الغالب تحسين لوضع اقتصادي معين، أو بهدف تطوير مهارات لم تستغل في بلده الأصلي، محاولا إيجاد فرص عملية تعينه على ترتيب أموره في بلده الأصلي بشكل أفضل.[2]

## المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة (الشرعية وغير الشرعية) منذ الأمد البعيد، ولاسيما في الفترة الاستعمارية هذا ما يؤكده الأرشيف الإداري والعسكري( ما بين فرنسا والجزائر) وكذلك أرشيف مصلحة العقارات أو التراب (les domaines) وأرشيف البلديات والعمالات السابقة les archives de partemenalesالرصيد التاريخي الأدبي من خلال مذكرات وكتابات العسكريين والموظفين الفرنسيين(الفترة الاستعمارية )الأرشيف الذي يملكه الجيل الأول والثاني من المهاجرين وأرشيف فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ووداية المهاجرين لفرنسا بالإضافة إلى أرشيف السمعي البصري للإذاعة والتلفزيون الجزائري (حصص تتابع المهاجرين الجزائريين في الستينيات والسبعينيات.) [3]

لكن ظاهرة الهجرة أخذت منحى آخر للخطورة ولا سيما بعد ظهور القوانين التي تنظم الهجرة الشرعية إلى الخارج (أوربا خاصة فرنسا.) في ظل تساعد الظروف الأمنية والسياسية والأمنية والاقتصادية في الجزائر أخذت هذه الظاهرة تتجه نحو اللامشروع فظهرت بذلك الهجرة غير الشرعية خاصة في التسعينيات (الأزمة الأمنية.) إن الإحصائيات الحديثة تبين أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد الكيان السياسي والاجتماعي في المجتمع الجزائري خاصة وأنها تعصف بأهم فئة ألا وهي فئة الشباب الذي أصبح يعاني من مجموعة لا متناهية من العراقيل (التهميش، البطالة، المحسوبية...)، إن ظاهرة

[1] عبابسة حمزة، مرجع سابق، ص 17.
[2] زينب محمد جميل الضناوي، الهجرة واللجوء في القانون الدولي،كلية الحقوق، جامعة الملك فيصل، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020، ص 14
[3] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص 09.

التمييز منتشرة جدا في مجتمعاتنا العربية مما يجعل الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبه غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه.[1]

وتفيد الإحصائيات في أن قيادة حرس السواحل تابعة للقوات البحرية لأن قواتها أحبطت محاولات

غير الشرعية ل 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية لسنة 2015 وقد أكد الأمين الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن هذه الإحصائيات وعلى ضخامتها لا تعكس العدد الحقيقي للحراقة الجزائريين حيث أن أعداد كبيرة تتمكن من بلوغ الضفة الأخرى، وأخرى يأكلهم الحوت[2].

واستنادا إلى إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة فإن عدد الذين بلغوا الضفة الأخرى من المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من الشرق الأوسط لإفريقيا سنة 2015 بلغ عددهم 970 ألف شخص بينما توجه أكثر من 34 ألف شخص عبر الأراضي التركية متوجهين إلى بلغاريا واليونان.

في حين تفيد الإحصائيات أنه أكثر من 180 ألف شخص هاجروا أوروبا في 2016، هذا ما كشفه المشاركون في الملتقى الدولي للهجرة غير الشرعية الذي نظمه مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية الذي احتضنته الجامعة الإفريقية في أدرار.[3]

لقد شهد القرن العشرون حركة كبيرة للسكان خاصة في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهذا راجع من جهة إلى مخلفات الحرب المباشرة؛ وهي الهجرة فرارًا من الحرب أو التهجير الذي تقوم به السلطات العسكرية واصطلح عليها فيما بعد ب" اللجوء"، ومن جهة أخرى إلى مخلفات الحرب غير المباشرة وأدت إلى انتهاج سياسات من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب .وقبل ذلك كانت نفس هذه الدول الأوروبية قد عرفت حركية كبيرة في مجال السكان نحو الأرض الجديدة أولا، وفيما بينها من اسبانيا وإيطاليا إلى فرنسا، بريطانيا، سويسرا، ألمانيا وبلجيكا خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر إلى غاية 1974 وكانت هذه السنة تاريخا لانطلاقة جديدة للسياسة الأوروبية تجاه تدفق المهاجرين الأجانب إلى إقليمها بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل، فمن سياسة التشجيع والاستقطاب انتقلت

[1] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص 09
[2] نفسه، ص 10.
[3] نفسه.

أوروبا إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين وبالتالي قضت على آمال الكثيرين في تغيير نمط حياتهم نحو حياة أفضل[1].

في هذا الصدد كتبت اللجنة الديمغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا لعام 1982 في تقريرها حول الهجرة تقول " :خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايدا كبيرا وغير متوقعا لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمشين في وضع غير معروف وفي أحيان كثيرة في وضعية غير شرعية، ويحتمل أن يكون عدادهم بين 300 ألف و 700ألف شخص أجنبي متمركزين في المدن الكبرى ويتزايدون بصفة مستمرة ." وبالتالي فالسياسة التي اعتمدتها الدول الأوروبية من أجل وقف تدفق المهاجرين، وهي سياسة غلق الحدود، لم تستطع استئصال المشكلة من جذورها كما كان مخططا لها بل زادتها حدة وأدت إلى بروز وجه جديد للهجرة ولظاهرة أكثر خطورة وهي الهجرة السرية[2].

## المطلب الثالث: أنواع الهجرة غير الشرعية

كما تتخذ الهجرة عدة أشكال وأنواع تم تصنيفها وفق عدة معايير ندرجها في الجدول التالي

| المعيار | التصنيف |
|---|---|
| الدوافع | –الهجرة الطوعية : وتكون اختيارية، ففي حالات كثيرة يقرر الأفراد والجماعات ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا تهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب عديدة.<br>–الهجرة القسرية : غالبا ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي والتعذيب والإرهاب والفقر... |
| المدة | –الهجرة المؤقتة : وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة<br>–الهجرة الدائمة : وهي غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته. |
| الحجم | –الهجرة الفردية : ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد. |

[1] عبد المالك صايش، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007، ص 10-11.

[2] نفسه، ص 11.

| | |
|---|---|
| | –الهجرة الجماعية : يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالبا من الغزو والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية...إلخ |
| المكان | –الهجرة الداخلية : وهي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى.<br>–الهجرة الخارجية : وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة. |
| الشرعية | –الهجرة الشرعية : وهي الهجرة التي تتم وفقا للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة.<br>–الهجرة غير الشرعية : وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة. |

[1]

فيما يتعلق بأشكال الهجرة غير الشرعية فهي ترتبط بالحالات التي يكون عليها المهاجرون غير الشرعيون أو بالأحرى الوضعية التي تجعلهم مهاجرون غير شرعيين والتي بدورها تندرج ضمن مفهوم الهجرة غير الشرعية ونذكر منها:

–دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك وغالبا ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق ال برية الصحراوية أو الجبلية أو البحار والمناطق الساحلية.

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كما أن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحية أو زيادة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة[2].

–التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي وليس دخولهم إليها.

[1] موساوي احمد، اعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018-2019، ص 22-23.

[2] نفسه، ص 24.

–ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالا منتجة.

–دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات إرهابية شديدة الخطورة .تمس بأمن واستقرار الدولة المستضيفة.[1]

–قد تتعرض الدول لمشكلات من نوع آخر تتعلق بالهجرة غير مشروعة، كأن تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية أو اجتماعية أو مجاعات أو حروب أهلية أو حروب مع دول أخرى مما يدفع بسكان الدول المعرضة لهذه المشكلات إلى الهجرة إلى الدول المجاورة، وقد يترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة تحول دون إمكانية قبول الدولة المستضيفة لاستضافتهم، مع أن دوافع الهجرة في مثل هذه الحالات تختلف كليا عن الهجرات غير المشروعة التي سبق ذكرها، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تماما بين الدول تبعا للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها.

كما أن هناك من يعتبر أن للهجرة غير الشرعية نوعان؛ الأول داخل البلاد والثاني إلى خارج البلاد، فالهجرة غير الشرعية داخل البلاد تطلق على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة سواء

بغية الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها كمركز عبور إلى جهة أخرى وفي هذا الإطار يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم فيها، حيث أن هناك فيهم من يتخذ الجزائر كبوابة عبور سواء إلى أوروبا أو إلى دولة المغرب ومنها إلى أوروبا وما يلاحظ على هؤلاء أنه غالبا ما تكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة، أما الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد فيطلق هذا النوع على حملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلادهم الأصلية باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش.[2]

[1] موساوي احمد، اعراب نعيمة، مرجع سابق، 25.
[2] نفسه.

يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة للهجرة غير الشرعية ومنها: العمالة غير المشروعة، ويراد بها الأفراد الذين يمارسون أعمالا غير مرخصة لهم بالوثائق مع أن إقامتهم قد تكون شرعية في هذه الدولة أو تلك وهنا يظهر التمييز بين ممارسة عمل غير مشروع والإقامة غير المشروعة، أما الإقامة غير المشروعة فيقصد بها انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، فهي تتعلق بالوضع القانوني للإقامة، أما مصطلح الهجرة السرية فيستعمل للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية بعيدا عن عيون المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول أما التسلل فيستخدم للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في السرية ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لا يحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول سياسية أو اجتماعية أو أمنية...إلخ وفي هذه الحالة تنطبق على الفاعل صفة المتسلل أكثر من صفة المهاجر كما تجدر الإشارة هنا إلى خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على خلفية علاقة هذه الظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها وأيضا علاقتها بالإرهاب، حيث تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة في حد ذاتها جريمة وهذه الجريمة ترتبط بجرائم أخرى أهمها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال إذا لم يجد المهاجر عملا يقتات منه، ومن أهم الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية ج ريمة تهريب البشر والاتجار بهم التي تقوم بها عادة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الشبكات الإجرام ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها، وقد يلجؤون إلى استغلالهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة في ذلك للهجرة غير الشرعية علاقة بالشبكات الإجرامية فإن الكثير من يذهب إلى تجريم هذه الظاهرة واعتبارها من المخاطر العابرة القومية خاصة وأنها تتعلق أيضا بالإرهاب، حيث تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 محطة هامة بعد أن ربطت بين الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية والإرهاب ودفعت الدول إلى تشديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها، باعتبار أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية [1]

[1] موساوي احمد، اعراب نعيمة، مرجع سابق، ص 26-27.

## المبحث الثاني: طرق واشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر

### المطلب الأول: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية

لا تتمتع سائر طرق الهجرة غير الشرعية بالأهمية نفسها عندما يتعلق الأمر بتدفقات الهجرة، على المستوى العام تنطلق طرق الهجرة غير الشرعية التي تعبر المنطقة المتوسطية من إفريقيا، أو الشرق الأوسط، أو آسيا وما تلبث أن تعبر البحر الأبيض المتوسط لتتوغل في أوربا، فتعرف هذه الطرق إجمالا بطرق غرب إفريقيا، وغرب المتوسط، والمنطقة الوسطى للبحر المتوسط وشرق إفريقيا وشرق المتوسط، كما يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، وفقا لدولة المنشأ التي تنطلق منها، وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين هذه المجموعات الواسعة محدود نسبيا، رغم ذلك تؤثر تدفقات الهجرة في إحدى الطرق ضمن المجموعة الواحدة على درجة التدفقات في بقية طرق المجموعة.[1]

في هذا الإطار يمكن تصنيف طرق الهجرة غير النظامية الخمس في إفريقيا والمنطقة المتوسطية كما يلي :

- ✓ **مجموعة الطرق الغربية للهجرة غير الشرعية :**

–تبدأ طريق غرب أفريقيا في دول إفريقيا الغربية وتنتهي في جزر الكناري .عبر السنغال أو موريتانيا، وهي برية وبحرية في الوقت ذاته.

–تبدأ طريق غرب المتوسط في أفريقيا الغربية، وتمتد عبر المغرب أو الجزائر لتحط رحالها في الأراضي الاسبانية.

–يعود أصل طريق المنطقة الوسطى للبحر المتوسط إلى دول أفريقيا الغربية أيضا وما تلبث أن تتقدم عبر الجزائر وليبيا و /أو تونس .ثم تبلغ مالطا أو ايطاليا في نهاية المطاف[2].

- ✓ **مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية– :**

تبدأ طريق شرق أفريقيا عند القرن الأفريقي، ونتجه شمالا نحو ايطاليا ومالطا، عبر السودان وليبيا ومصر.

[1] فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية انموذجا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص 68.

[2] نفسه، ص 69.

–تبدأ طريق شرق المتوسط في آسيا، أو آسيا الوسطى، أو القرن الإفريقي، وتنتهي في قبرص أو اليونان أو بلغاريا، عبر تركيا[1] .

### ✓ مجموعة الطرق الغربية للهجرة غير الشرعية :

تتألف المجموعة الغربية لطرق الهجرة غير الشرعية من طرق غرب إفريقيا، وغرب المتوسط والمنطقة الوسطى للبحر المتوسط، غير أن الطريقتين الأخيرتين هما المدخل الأساسي التقليدي نحو الأراضي الأوربية، نظرا للمسافة الجغرافية الضئيلة التي تفصل أوربا عن إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، و"الجزر البيلاجية"، و"وسردينيا" و"صقلية "و"مالطا"، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الطريقين تترابطان بشكل عكسي :ضمن شان الارتفاع في تدفقات الهجرة في الطريق الأولى أن يخلف تأثيرا معاكسا على الطريق الأخرى، ومرد ذلك جزئيا القرب الجغرافي بين نقطتي الانطلاق هاتين[2].

### ✓ مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية :

تضم المجموعة الثانية من طرق الهجرة غير الشرعية طريقي شرق إفريقيا وشرق المتوسط ومع أن الرابط بين هاتين الطريقين كان ما يزال حديث العهد في بداية العام 2003، إلا أنه تطور منذ ذلك الحين، في هذا السياق تظهر الإحصائيات التركية أن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شرق إفريقيا الذين أوقفتهم عند حدودها شهد تزايدا مستمرا، إزاء ذلك، من المتوقع أن تؤثر التدفقات القادمة إلى تركيا من خلال سوريا، وهي تتألف بكاملها تقريبا من الصوماليين على رحلات الوصول إلى ايطاليا ومالطا، بالنظر إلى دول المنشأ المشتركة بينها[3].

هذا ومن المتوقع أن تؤدي تركيا دورا ذا أهمية متصاعدة في تدفقات الهجرة غير الشرعية الوافدة من مجموعة الطرق الشرقية بسبب موقعها الجغرافي أولا، والارتفاع المتزايد الذي شهده منذ العام 2000 في التدفقات غير النظامية المقبلة من دول شرق إفريقيا ثانيا.

هذا ورغم أهمية الطرق السالفة الذكر مقارنة بغيرها إلا أنه لابد كذلك من ذكر طريق ثالثة وهي الطريق التي تعبر خليج عدن، حيث تنطلق هذه الطريق البحرية من " إثيوبيا" و" الصومال" وما تلبث أن تدخل اليمن، في هذا الإطار ذكرت التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة العليا

[1] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص 69.
[2] نفسه، ص 69.
[3] نفسه، ص 70.

لشؤون اللاجئين عام 2006 أن أكثر من 25800 شخص عبروا المضيق، فضلا عن 28300 شخص آخرين في العام 2007.[1]

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر

أما بالنسبة لمنافذ ومعابر الهجرة غير الشرعية في الجزائر فقد أخذت طابع الهجرة السرية أو غير الشرعية عبر البحر، بالرغم من أن المسافة ليست بالقريبة بالمقارنة مع جارتها خاصة المغرب (مضيق جبل طارق) حيث أن أقرب نقطة لإسبانيا بالنسبة للجزائر هي مدينة الغزوات التي تبعد حوالي 195 كلم (حوالي 105 ميل بحري) ولا من فرنسا في الشمال أو حتى من إيطاليا في الشمال الشرقي، بما أن ولاية عنابة تبعد عن سردينيا مسافة 245 كلم (132 ميل بحري[2])

وهذا ما يؤثر على طبيعة المنافذ وخطورة تنفيذها.

أما بالنسبة للشواطئ الجزائرية الأكثر استخداما نجد شواطئ مدينة مستغانم هي المحطة الرئيسية التي ينطلق منها الحراقة الجزائريين إلى إسبانيا، حيث تحولت في بداية 2007 الوجهة هي ايطاليا( سردينيا) وبالتالي تحولت شواطئ سيدي سالم بعنابة هي نقطة الانطلاق لآلاف المهاجرين غير الشرعيين، وتعتمد على وضع خطة شاملة وكاملة تتم في سرية تامة، والملاحظ أن عملية تهريب المهاجرين تتم عبر أشخاص أو شبكات بسيطة غير منظمة إذ في غالب الأحيان لا يتم مرافقة الحراقة ولا يقدمون لهم ضمانات حول نجاح الرحلة فهي تنطلق في إحدى المناطق المعزولة والتي تغيب فيها الحراسة البحرية حيث يترك المهرب لكل مجموعة مكونة من 10 إلى 20 شخص قارب يحتوي على مخزون ويقدم لهم بعض البضائع والإرشادات الأساسية بالنسبة للمتجهين إلى إسبانيا(أليميريا) تنطلق قوارب من 4 إلى5 متر عرضها 2.5 متر تضم من 12 إلى 10 شخص[3] يشتركون في شراء قارب مجهز بمحرك قوته ما بين 40 إلى 60 حصان تحمل على متنها صهاريج البنزين لضمان العبور يدوم بين 7إلى 8 ساعات وهي مجهزة من نظام السير عبر الأقمار الصناعية (GPS) ويستعمل المهاجرين بوصلة تمكنهم من تحديد المسار انطلاقا من شواطئ الاستجمام وموانئ الصيد غير المحروسة:

[1] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص 70.
[2] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص 10.
[3] نفسه، ص 10.

ساحل وهران: كاب بلون، كاب فالكون، بوسفر.

ساحل عين تيموشنت: بوجزار مداغ (بني صاف)، ساسل، تارقة.

ساحل تلمسان: آفلة، المخلد.

وعادة يفضل هؤلاء المهاجرين السريين العبور على جزر جيباس التابعة للإقليم الجزائري نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي حيث تقع على مسافة 72 ميل أي 130 من ميناء أليميريا بإسبانيا. بالإضافة إلى ظهور أخرى للهجرة غير الشرعية وطريق الاعتماد على الهجرة الشرعية نحو البلدان التي تسمح بذلك كتركيا ثم التسلل عبر الحدود من أثينا إلى فرنسا.

حيث ينطلقون من أنطاليا(تركيا) إلى جزيرة (ساليناس) اليونان (مقابل مبلغ 600 أورو عبر منطقة إيدرنا ومن ثم اليونان.[1]

## المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية الى أوروبا

**الهجرة الدولية بعد أحداث 11سبتمبر 2001:**

لقد شهدت الساحة الدولية منذ عام **2001** تطورات متسارعة كان أبرزها على الإطلاق أحداث **11**سبتمبر **2001**، وما أفرزه من آثار سلبية على مسار الهجرة الدولية يمكن إجمالها كالآتي:

**1) التضييق على الحريات العامة بحجة مكافحة الإرهاب :**

أول مجال مسه الضرر على المستوى العالمي نتيجة أحداث **11**سبتمبر **2001** كان مجال الحريات العامة وبصفة خاصة في أمريكا وأروبا، حيث ضيق على الحريات العامة فيها بدعوى مكافحة الإرهاب، وقد طال هذا التضييق بصفة خاصة المهاجرين العرب والمسلمين، وأصبح تنقل الأفراد مراقبا من قوات الأمن في هذه البلدان، بل وأصبحت عملية حجزهم أو مداهمة بيوتهم في أي وقت أمرا ميسورا. تحت قوانين مكافحة الإرهاب المستحدثة. [2]

وهذا ما أدى إلى خروقات خطيرة في ميدان الحريات المدنية والسياسية في أقطار عديدة من العالم.

---

[1] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص -11.

[2] بوساحة عزوز، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الهجرة غير الشرعية دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008،ص 129.

يقول في هذا السياق " **صالح زهر الدين**" وهو يعدد الخروقات التي حدثت في الولايات المتحدة:

" بعد أحداث 11ايلول(سبتمبر) مباشرة، جرى توقيف مئات من العرب والمسلمين، الذين كانوا جميعا من الأثرياء، والذين خضعوا لاعتقال تعسفي، فقد تم تصنيف 1200 منهم، وجرى ترحيل العديد منهم دونما مراجعة قانونية لأوضاعهم. وقيل وقتها أن بعضا من هؤلاء كانوا انتهكوا إجراءات إذن الدخول والإقامة.

بيد أن الذين قبض عليهم لم يذكروا شيئا من ذلك. كما أن بعضا منهم لم تتح له فرصة للدفاع عن نفسه بسبب السرية التي أحيط بها الأمر كله".

وقد صاحب هذه الإجراءات الأمنية المشددة حول المطارات والأماكن الحساسة في العديد من البلدان الأوربية وفي الولايات المتحدة ارتفاع موجة الكراهية ضد العرب والمسلمين، وقد ساهمت وسائل الإعلام الغربية في خلق هذا المناخ المشحون بالعدا ء والكراهية وتشويه صورة العرب والمسلمين مستخدمة أساليب الدعاية الهدامة.

لقد استطاع الإعلام الغربي وبصفة خاصة في أمريكا من أن يصوغ ذهنية الرأي العام هناك، وذلك بعد أن نجح في إقناع عموم جمهور واسع بشرعية الحرب على العراق وأفغانستان ومعسكر غوانتنامو. وغير ذلك مما يدخل في إطار ما سمي بالحرب على الإرهاب. فتمكنت بذلك هذه الوسائل من تضليل الرأي العام الأمريكي. [1]

**2) امتداد النبرة العنصرية :**

من أهم المشكلات التي يعاني منها المهاجرون العرب والمسلمون لاسيما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 هي ازدياد حدة العنصرية ضدهم وارتفاع مدها ولا سيما في أمريكا وأروبا.

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي تعالي صيحاتها، وهذا ما يمكن ملاحظته في العديد من الدول الأوربية وبصفة خاصة في ألمانيا. حيث ظهرت جماعات عنصرية وأحزاب يمينية تتبنى سياسة عنصرية ضد العمال المهاجرين من ذوي الأصول العربية أو المسلمة وتتخذ مواقف

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 130.

متشددة تجاههم ولا سيما من الجالية التركية، بل وذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك عندما طالبت بترحيل الأتراك وطرد العمال المهاجرين الذين هم من أصول عربية أو مسلمة.

وهكذا يتجلى مما سبق بأن ظاهرة الهجرة تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية للدول وتتضافر مجموعة عوامل في بروزها ونشوئها فهي ظاهرة كونية وبشرية. [1]

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي عرفت ظاهر ة الهجر ة الخارجية بحكم الظروف التي عاشتها تحت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية. فقد انتقل أبناؤها إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط وبصفة خاصة نحو فرنسا مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لذلك كانت هذه الهجرة في بدايتها مفروضة وإلزامية لأن الاستعمار هو المحرك والدافع لها.

ومع مرور الزمن أصبحت الدوافع المباشرة لها اقتصادية واجتماعية تعود بالدرجة الأولى إلى التقسيم العالمي الجديد للعمل، وكذا التبادل الغير متكافئ بين الجنوب والشمال، وكذا المعامل الثقافي الذي ربط الجزائر بالمنظومة والفلك الثقافي الفرنسي.

## • – السياسة الفرنسية في الجزائر ودورها في الهجرة الجزائرية:

إن المتتبع لسير مراحل الهجرة الخارجية إلى أوروبا يجد أنها مرت بثلاث مراحل أساسية هي:

### 1. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

يتفق معظم الذين بحثوا في الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى أن المرحلة «الجنينية " لهذه الهجرة كانت مع بداية عام **1871**، حينما غادرت في هذه السنة أول مجموعة من اليد العاملة الفلاحية، وعدد قليل من صغار التجار الجزائر قاصدة فرنسا.

وفي تقرير رسمي لعدد المهاجرين في عام **1912** فقد كان ما بين **4000–5000**مهاجر جزائري، يقومون بأشغال شاقة في معامل الصابون وفي المخازن وبصفة خاصة في مدينة[2]

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 130-131.
[2] نفسه، ص 139.

مرسيليا، كما ذكر التقرير بأن حوالي **1500**مهاجر جزائري كانوا يعملون في مصانع الحديد في مدينة "**باديكالي** " "**Pas-de-Calais**" وفي مصفاة بمدينة باريس وفي مشاريع بنائية.

أما في عام **1913** فقد تضاعف عدد القادمين منهم خصوصي بعد إلغاء التأشيرة التي كان قد أقرها مرسوم عام **1874**، وكان هذا الإلغاء بتاريخ **1913**.

ومع عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان عدد المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا إلى فرنسا قد وصل إلى حوالي **30.000**مهاجر [1]

## 2. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى:

لقد كانت مرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها **(1914-1918)** مرحلة هامة في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، فمن ناحية أن فرنسا استمرت في جلب العمال الأجانب وخصوصا من مستعمراتها وبالذات الجزائر لمحاولة توظيفهم في مصانع الذخيرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك لسد العجز في اليد العاملة عنده ا نظرا لظروف الحرب وما بعدها.

وقد التجأت فرنسا إلى اليد العاملة الأجنبية بعد الحرب العالمية الأولى للقيام بأعمال بناء اقتصادها المخرب من الحرب، وكذا لتعويض عما تعانيه من انخفاض في النمو السكاني لديها.

وتميزت هذه المرحلة أي مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بازدياد عدد المهاجرين الجزائريين مع وصول أول عائلات جزائرية مهاجرة إلى فرنا في حوالي عام **1927** وهذا ما أشار إليه مقال نشره لويس ماسينون **(louis messingnon)** عام **1930** والذي تكلم فيه عن حالة **20** عائلة مسلمة تعيش في مقاطعة باريس، وأشار في نفس المقال إلى الزواج الأوروبي الذي بلغ **700**حالة. [2]

## 3. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

تميزت هذه المرحلة بازدياد أمواج المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، وهذا ما يمكن استخلاصه من أعداد المهاجرين المتزايدة، ففي سنة **1947** هاجر إلى فرنسا من الجزائريين حوالي **27200**

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 139.
[2] نفسه، ص 140.

شخص، وفي السنة الموالية (1948) ارتفع العدد إلى **80700** مهاجر جزائري وبقي العدد يتضاعف إلى أن وصل في عام **1955** إلى **201828** مهاجر.

أما لو تساءلنا عن الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة المطردة في أعداد المهاجرين فإننا سنجدها تتلخص في العوامل الآتية:

- رغبة فرنسا في إعادة بناء اقتصادها بعد أن خرب في الحرب العالمية الثانية خصوصا بعد مشروع "مارشال" الذي حاولت به الولايات المتحدة إعادة ما خرب في أوربا.
- . اعتراف الحكومة الفرنسية في سنوات ما بعد الحرب على أنها بحاجة إلى مهاجرين لمساعدتها في إعادة بناء اقتصادها وتعويض عما تعانيه من انخفاض في عدد المواليد .
- تسريح آلاف الجزائريين من الجيش الفرنسي بعد انتهاء الحرب العالمي ة الثانية، والذين وجدوا أنفسهم في حالة بطالة، مما أرغمهم على الهجرة إلى فرنسا بحثا عن العمل. [1]

وهكذا يتضح لنا جليا بأن السياسة التي اتبعتها فرنسا في الجزائر تسببت ف ي انتقال الجزائريين إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط أملا في الحصول على عمل أو تحسين ظروف حياة أسرهم بعد أن اغتصب الاستعمار منه كل شيء: أرضه وثرواته وكل شيء يرمز لسيادته وهويته. وما ترك أمامه إلا باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه.

- . بروز المنافسة الاقتصادية بين المعسكرين الشرقي والغربي ومحاولة الدول الرأسمالية بما فيها فرنسا انجاز التفوق الاقتصادي على المعسكر الاشتراكي، وذلك باستقطاب أهم ما في العالم الثالث من يد عاملة لتحقيق هذا التطور والتفوق.

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 141.

- . محاولة فرنسا ربط مستعمراتها بها عن طريق هذه الهجرة، بتكريس التبعية الاقتصادية والثقافية بينها وبين هذه المستعمرات. [1]

أهم الطرق المستعملة من طرق المهاجرين غير الشرعيين من أجل الوصول إلى الدول الأوروبية المرجع رشيد ساعد

2

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 142.
[2] رشيد ساعد، مرجع سابق، ص 70.

## خلاصة الفصل:

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية موضوعا غاية في الأهمية، ولفهم هذا الموضوع وجب التطرق الى تعريف وشرح عدة مفاهيم" الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الحراق، اللجوء، المهاجر...الخ، وقد تناولت الدراسة نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية منذ بداياتها الأولى، وقد اتخذت الهجرة غير الشرعية عدة أنواع واشكال وقد اختلفت باختلاف الدوافع والمدة والحجم والمكان والشرعية.

وقد اتخذت الهجرة غير الشرعية عدة طرق ومنافذ، منها طرق غربية وشرقية، أما فيما يخص الجزائر فقد عرفت عن طريق الشواطئ، كما عرفت الهجرة أيضا الى أوروبا، وقد شددت أوروبا القوانين لردع المهاجرين خاصة منهم المسلمين.

# الفصل الثاني

**الفصل الثاني:** واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر والآليات القانونية للحد منها

**المبحث الأول:** أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

**المطلب الأول:** الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

**المطلب الثاني:** الأسباب السياسية والأمنية

**المطلب الثالث:** الأسباب الجغرافية والديمغرافية

**المبحث الثاني:** الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد منها

**المطلب الأول** :الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية

**المطلب الثاني** :الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية

**المطلب الثالث** :الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري

## المبحث الأول: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

هناك جملة من العوامل تتضافر فيما بينها مفضية إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ثم انتشارها، وفي الوقت الذي يصعب فيه حصر تلك العوامل إلا أنه من الممكن القول إنها تتمحور بوجه عام ضمن روافد رئيسية عدة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وسنتناول كل عامل من هذه العوامل بالتحليل والدراسة وفق التدرج الآتي:

### المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

من أكثر العوامل المحفزة لهجرة الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر هي العوامل الاقتصادية، التي تتلخص في البحث عن أماكن العمل لتحسين المستوى المادي والاجتماعي. وتكاد تكون هذه "الهجرة الاقتصادية "– إن صح التعبير– في اتجاه الشمال، أي من الجنوب الفقير نحو الشمال الغني والمتطور، فتصبح المناطق الفقيرة في العالم قوة طرد لأبنائها، بينما المناطق الغنية تتحول إلى مناطق جذب لها، ولكن هذه ليست قاعدة عامة فهناك بعض البلدان من دول الشمال شهدت هي الأخرى هجرة أدمغتها وعلمائها نحو دول أخرى في نفس المنطقة أكثر منها تطورا وأكثر إغراء لارتفاع الأجور فيها.

وكان لعمق الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية أثره البارز في استمرار تدفق أبناء الجنوب نحو الدول الصناعية الغنية. مما أدى إلى استمرار عملية استنزاف موارد العالم الثالث المادية والبشرية.

فهذا التفاوت بين العالمين المتخلف والمتطور ازداد عمقا واتساعا وحدة مع هذه الألفية الجديدة، بالرغم من الشعارات التي كثيرا ما تطلق في مؤتمرات الأمم المتحدة وهيئاتها ا التي تدعو إلى اعتماد سياسة تقليل الفوارق بين الشمال والجنوب لكنها مجرد صيحات في واد أو نفخات في رماد.

ولذلك فإن دخل الفرد في البلدان الأكثر فقرا كان في عام **1965**= 130دولارا لم يرتفع في عام **1975** إلا إلى **150** دولارا فقط، ولم يتعد حدود **130** دولارا عام **1985**، أما في البلدان الصناعية المتطورة فقد وصل دخل الفرد سنويا عام **1965** إلى **4230** دولار وفي عام 1975 فقد ارتفع إلى **5500** دولار، ووصل في عام 1985 إلى 8100 دولار. [1]

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 125.

وقد انخفض الدخل الفردي خلال هذه الألفية الجديدة في أكثر من **70** دولة أي حوالي 3ملايير نسمة وهو ما يعادل نصف سكان العالم إلى دولارين فقط، مما جعل حوالي **800** مليون إنسان يعانون من سوء التغذية، ونتيجة ازدياد البطالة واستفحال الفقر اضطر حوالي **75** مليون إنسان إلى الهجرة من دول الجنوب الفقير إلى دول الشمال بحثا عن عمل أو طلبا لحق اللجوء السياسي. [1]

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل، العمل، المعيشة هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقا .حيث نجد أن المهاجرين الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل، الشغل وأحيانا البطالة الكامل ة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية من سكن، صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدما بحثا عن ضمان حياة أفضل[2].

فعلى الصعيد الدولي نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة شاسعة الهوة، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط

فالإنتاج الداخلي الخام للاتحاد الأوربي يمثل % 28 من الإنتاج الداخلي الخام العالمي بينما لا يمثل في دول جنوب وشرق المتوسط سوى 1.66.

معدل الإنتاج الداخلي الخام لكل ساكن في الاتحاد الأوربي يساوي 19870 دولار، بينما لا يتجاوز 3279 دولار في دول جنوب وشرق المتوسط.

من جهة أخرى إذا قارنا بين كل من (الجزائر والمغرب وتونس) وبعض الدول الأوربية التي تتخلل علاقتها مع هذه الدول الثلاثة تعاملات في ميدان الهجرة، بناء على زيادة عدد السكان والناتج الوطني الخام والناتج الوطني الخام للفرد سنة 1999 م يتبين لنا أن هناك فروقا شاسعة في حصة الفرد من الناتج الوطني الخام، فمقدار ما يستفيد منه الفرد الفرنسي من الناتج الوطني الخام يفوق بمقدار 17 مرة ما يستفيد منه الفرد من الناتج الوطني الخام في الجزائر[3].

وحصة الفرد الإسباني من هذا الناتج يفوق ب 12 مرة ما يحصل عليه الفرد المغربي، كما أن نصيب الفرد الإيطالي من هذا الناتج أيضا يفوق 15 مرة نصيب الفرد في تونس.[4]

---

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 126.

[2] رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة" دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 01 جانفي 2007- 31 ديسمبر2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص 43.

[3] نفسه، ص 43.

[4] نفسه، ص 44.

## المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية

تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب أحد الحركيات السببية التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه " بالهجرة الاضطرارية" أو " اللجوء السياسي[1]."

هذا وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية (يجب التأكيد هنا على أن طبيعة الحدود السياسية في القارة الإفريقية هي "حدود مصطنعة" أي مفروضة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الأوربية خلال العقدين الذين تبعا مؤتمر برلين كما تعرف القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاعات البحيرات الكبرى ،(1884زائير، رواندا، بورندي) أو قد يكون النزاع ذا طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول إلى نزاعات ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة " الكونغو"، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة، ومأساة "رواندا" و"البورندي".. والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهجرين لاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين). [2]

وهنا لا يمكن إغفال واقع التنوع والتعدد المجتمعي الذي يمثل البيئة الأوسع للنظام، فالقارة بها ما يربو على الألف مجموعة إثنية تمتلك كل واحدة منها تقاليدها وتراثها الحضاري، وقيمها الخاصة ومن ناحية أخرى فإن هذه الجماعات الإثنية تتدرج في إطار مجموعات لغوية واجتماعية أوسع. [3]

إن معظم دول العالم الثالث تواجه ما درج دارسوا التنمية السياسية على تسميته ب «أزمات التنمية السياسية" أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسة حلها وهي أزمات: الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع. عجز الأنظمة السياسية في معظم دول العالم الثالث عن أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية، خاصة في الدول المستقلة حديثا والتي لا تزال تواجه مشكلة بناء الدولة– الأمة، حيث يقع على عاتق الدولة مهمة تنشئة الناس على إخضاع ولاءاتهم العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى الولاء إلى الأمة الجديدة، أي عجزها عن خلق "الإحساس

[1] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص 71.
[2] نفسه.
[3] نفسه.

العام بالهوية الوطنية"، في الوقت الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وخلق "هوية وطنية"، فإنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تمزق المجتمع، وأبرز صور هذا التمزق هو "الانفصال" أو "المطالبة به" أو الهجرة كشكل تعبيري أزموي عن هذا التمزق.[1]

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها[2].

فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مرّ التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلّح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التذي عملت وما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية[3].

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة[4].

---

[1] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص 73.
[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 62.
[3] نفسه.
[4] نفسه.

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، ممّا تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي[1].

فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي ممّا أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة.

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترم الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم.[2]

ومن جانب آخر فإن الدول المصدرة للمهاجرين " كالدول المغاربية " كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة وسيلة فعّالة لاستقرار سوق العمل لديها ومعالجة مشكلة البطالة ووسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين ولهذا في فترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها.[3]

والهجرة غير الشرعية لم تكن تفسر بعيدا عن هذا بل كانت الدول المغاربية تعتبر أنها مشكلة أوروبا وحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور خاصة وأن الدول المصدرة ككل لها عدة فوائد من هذه الظاهرة أبرزها إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1997 لأكثر من 77 مليار دولار،

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 62-63.
[2] نفسه، ص 63.
[3] نفسه، 63-64.

وهي قيمة لا تفوقها إلا أموال البترول، ويحتل كالمغرب الصدارة بين الدول المغاربية ثم تأتي تونس والجزائر.[1]

وفيما يرتبط بالجزائر فإنها كبقية الدول التي اتبعت الاشتراكية في الحياة السياسية شهدت تحولا من النظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي وذلك منذ أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي عمّت كافة التراب الوطني، وأدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية (دستور جانفي 1989).

إن الديمقراطية التي عرفتها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب والجمعيات السياسية التي لم تلبي حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تأزم الوضع الأمني وظهور الهمجية الإرهابية في العشرية السوداء، وتفشّي ظاهرة التقتيل الجماعي او المجازر...، دفعت الشباب إلى الهجرة غير الشرعية هروبا من الإرهاب وبحثا عن الأمن والاستقرار.

إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي للبلاد حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة) أكثر من عشرة حكومات في العشرية السوداء (. كما أن إعلان حالة الطوارئ أعطى الانطباع بالأمن، هذا ما خلق للمواطن الجزائري الخوف وعدم الطمأنينة.[2]

## المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديمغرافية

مع وجود رقع جغرافية فارغة وغير مأهولة. هناك مناطق على سطح الكرة الأرضية تعاني من ضغط سكاني مرتفع، بحيث تعيش اكتظاظا سكانيا، الشيء الذي يجعل الأفراد والجموع تنتقل إلى الأماكن التي تكون أقل ضغطا واقل كثافة طلبا للراحة وهروبا من الازدحام والاكتظاظ وتلوث البيئة وغير ذلك. [3]

وبالرغم من أن هذا العامل أصبح تأثيره بسيطا في الهجرة الدولية، إلا أنه كان في السنوات الماضية خصوصا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشري ن ذا أهمية كبيرة في حركية الهجرة الدولية وبصفة خاصة في قارتي: آسيا وأروبا. وإذا كانت هذه العوامل من

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 64.
[2] نفسه، ص 65.
[3] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 127.

العوامل المهمة في تعديل أعمار السكان وأمريكا خير مثال على ذلك، فإنها اليوم لا تشكل حلا مناسبا لتوزيع السكان بين المناطق المأهولة والمناطق الغير مأهولة بشكل متساو.

لذلك كان هذا العامل من العوامل الهامة التي دفعت بالأوربيين إلى الهجرة نحو العالم الجديد (أمريكا) في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين بأعداد ضخمة. [1]

إنَ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثوران البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة.
وقد أدّت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية[2] .
وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيراً ينعكس سلبا على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي. فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار[3].
إن هذه المشاكل قد أصابت أكثر من ست وثلاثين دولة في القارة الأفريقية في منتصف الثمانينات، وبالتالي مثلت عبئًا ضخمًا على العديد من هذه الدول وهدّدت اقتصادها، بالإضافة إلى أن بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عامًا الماضية، تمثلت في الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة وتؤدي كذلك السيول والأمطار دوراً كبيراً في اختلال التوزيع السكاني كما أن الأمر الذي يزيد من حدة هذه المشاكل هو أن موجات الجفاف والتصحر، قد تعقبها موجات متتابعة من أسراب الجراد خاصة تلك التي ظهرت بشكل واضح في السودان واثيوبيا وتشاد والجزائر والمغرب ودول غرب أفريقيا سنة 1993.[4]

[1] بوساحة عزوز، مرجع سابق، ص 127-128.
[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 66.
[3] نفسه، ص 66.
[4] نفسه.

ويشير التقرير الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحددة في العام 2001 إلى أنه ما بعد سنة 1986 هناك مناطق شاسعة في القارة ما زالت تعاني من الجفاف والتصحر حيث تعد إثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من هذه المشكلة.

وبذلك تلعب العوامل الجغرافية دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروباً من الأوضاع القاسية التي يعانون منها، وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الأفريقية التي تعاني من هذه المشاكل. [1]

## المبحث الثاني: الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد منها

### المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية

لقد أشارت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست سنة 1919 إلى حماية العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم الأصلية، فهناك جملة من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي تجعل من أهدافها حماية حقوق العمّال المهاجرين:

- **الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949:** وتعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة، حيث دخلت حيز التطبيق سنة 1952 وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها " 43 " دولة من بينها دولة عربية واحدة فقط هي الجزائر[2].
- **الاتفاقية الدولية رقم (111) لسنة 1958:** وهذي تتعلق أساسا بالتمييز في الاستخدام والمهنة، ودخلت حيّز التنفيذ سنة 1960 وهي من الاتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافئ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أيّ تمييز.[3]
- **الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975:** وتتضمن أحكاما تكميلية مرتبطة بأوضاع وظروف العمال المهاجرين، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1941 ولم تصدق أي من الدول العربية عليها. وتركز هذه الاتفاقية بالأسداس على الهجرة "غير المشروعة" والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة. كما تركّز أيضا على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين وغيرهم.[4]

---

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 66-67.
[2] نفسه، ص 33.
[3] نفسه.
[4] نفسه.

وفي هذا السياق تعرّف المادة " 11 " من هذه الاتفاقية العامل المهاجر بأنه:" شخص يهاجر أو هاجر من بلد إلى بلد آخر بغية شغل وظيفة ما بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص. ويشمل ذلك أي شخص يقبل قانونا بوصفه عاملا مهاجرا." فحماية العمال المهاجرين في غير بلدانهم الأصلية كانت دائما محذل اهتمام كبير من منظمة العمل الدولية على اعتبار أنهم أكثر الأشخاص عرضة للاستغلال وعدم احترام حقوقهم لاسيما عندما يكونون في وضع "غير شرعي[1]."

غير أنه يؤخذ على اتفاقيات منظمة العمل الدولية أن:

1-جميع الاتفاقيات الصادرة عذن منظمة العمل الدولية الهادفة إلى حماية حقوق العمال المهاجرين وعدم التمييز والمساواة، لا تمثل سوى الحد الأدنى اللازم لحماية حقوق العمل للعمال المهاجرين.

2_ منظمة العمل الدولية تتمتع بصلاحية محدودة في الحقوق الأخرى للعمال المهاجرين غير حقوق العمل مثل الثقافة والتعليم والمشاركة السياسية[2].

3_ اتفاقيات المنظمة تركز على العامل المهاجر الشرعي وتستثني أفراد أسر العامل أو العمّال المهاجرين بشكل غير نظامي[3].

**اتفاقية حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990:**

إذا كانت عدّة اتفاقيات دولية تمنح حقوقا للمهاجرين وتحميهم من جميع أشكال الاعتداء والتمييز، فإن اتفاقية حماية جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم هي الأحدث والأكمل. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في 01 جوان 2003 أي بعد 13 عامًا من اعتماد هذا من قبل الأمم المتحدة " 18 ديسمبر 1990 " وهي المعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسرهم، فهي تحدد معايير دولية بشأن معاملة وظروف معيشة وحقوق هؤلاء العاملين أيًّا كان وضعهم "شرعي أو غير شرعي "كما تضع هذه الاتفاقية التزامات ومسؤوليات دول الاستقبال[4].

وتكفل هذه الاتفاقية الحقوق الأساسية لجميع العمّال المهاجرين– الحقوق المدنية والسياسية –وتحمي المهاجرين ضد التعذيب والسخرة وتعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادلة إضافة إلى الأمن الشخصي وحرية الرأي والدين .كما تعطي هذه الاتفاقية المهاجرين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 33.
[2] نفسه، ص 34.
[3] نفسه.
[4] بن سالم رضا، الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص 112.

والثقافية ولا سيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين، وتمنح العاملين المهاجرين كذلك الحق في التقاضي المباشر ضد صاحب العمل وضد الدولة كما تعتبر المصادرة التعسفية لجوازات السفر وبطاقات هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية، كما تدعو الاتفاقية إلى تعاون أكبر بين الدول بشأن عودة المهاجرين غير الشرعيين[1].

وفيما يتصل بأهم بنود وأحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم فتتمثل في:

1–تؤكد الاتفاقية بارتباطها بمواثيق حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة وأنها جزء من هذه المواثيق.

2_ تؤكد على أن يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا الدولة من حيث الأجر وشروط العمل.) والاستخدام الآخر (المادة 25).

3_ تؤكد الفقرة "3" من المادة (25) إلى ان ضمان حقوق العمال المهاجرين يجب ان تصان حتى وان خالف العامل المهاجر شروط الإقامة أو الاستخدام (إقامة غير شرعية.)

4 – الحق في الضمان والتأمين الاجتماعي المادة (27) حيث نصّت على تمتع العمّال المهاجرون وأفراد أسرهم بنفس المعاملة لرعايا الدولة ما يتطلب بالتالي إدخال العمال المهاجرين وأسرهم في الاستفادة من مزايا المعاش التقاعدي (الحقوق التأمينية الأخرى بما فيهم العمال المهاجرون بشكل غير قانوني).

5– الحق في التنظيم (المادة 26) وجوب أن يكون لهؤلاء الحق في الانضمام إلى أيّة نقابة عمالية، والى أيّ جمعية منشأة وفقًا للقانون بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ومصالحهم الأخرى.

*المادة (40) من الاتفاقية تنص على أن للعمّال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تكوين جمعيات ونقابات عمال لتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المصالح.

6 – الإجازة بالحق في المشاركة السياسية (المادة 42) والتي تنص على وضع إجراءات أو إنشاء مؤسسات يمكن من خلالها أن تراعي في دول المنشأ ودول العمل الاحتياجات والأماني والالتزامات

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 34.

الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ويصبح للعمّال وأفراد أسرهم ممثلون في تلك المؤسسات يتم انتخابهم بحرية.

*الفقرة " 2" من (المادة 42) تؤكد على أن تقوم دولة العمل بتيسير استشارة العمّال المهاجرون وأفراد أسرهم أو مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة المجتمعات المحلية وادارتها.

* الفقرة "3" من نفس المادة تنص على أنه يجوز أن يتمتع العمّال المهاجرون بالحقوق السياسية في دولة العمل، إذا منحتهم تلك الدولة من خلال ممارستها سيادتها مثل هذه الحقوق[1].

7 – حق الإقامة ولم شمل الأسرة: المادة (50) تطرح بأن تنظر دولة العمل بعين العطف على أن تراعي طول الفترة التي أقاموا خلالها أفارد أسرة العامل المهاجر المتوفي. والمادة (44) تلزم اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وحدة أسر العمّال المهاجرين.

8 – الحق في التعليم: حيث تنص المادة (30) على حق أطفال العامل المهاجر في الحصول على التعليم بغض النظر عن مدى مشروعية إقامته هو أو أيّ من والديه في دولة العمل، وتنص الاتفاقية على أن تقوم الدولة بإدماج أولاد العمّال المهاجرين في النظام المدرسي المحلي وخاصة تعليمهم اللّغة المحلية المادة (45) كما تسعى الدولة في تيسير تعليم اللّغة والثقافة الأصليتين لأولاد العمّ المهاجرين وجواز أن توفر الدولة برامج تعليمية خاصة باللّغة الأصلية لأولاد العمّ المهاجرين.

9–الحقوق الثقافية : تلزم المادة (31) بذأن تضمن احترام الهوية الثقافية للعمّال المهاجرين وأفراد أسرهم وعدم منعهم من الاحتفاظ بعقائدهم الثقافية مع دولة المهجر.

10_الحق في الوصول إلى خدمات التوجيه والتدريب المهنيين والتوظيف المادتان (43 و45) ومنها تحديدًا حق الحصول على مسكن بما في ذلك مشاريع الإسكان الاجتماعي والحماية من الاستغلال فيما يتعلق بالإيجار وحقهم في تمكينهم من الوصول إلى التعاونيات والمؤسسات المدارة ذاتياً.

إن كافة هذه الحقوق المشروعة للإنسان وأفراد أسرته أينما حلّ واستقر هي بلا أدنى شك متاحة لكل الأفراد على السواء وفق المواثيق والعهود الدولية[2].

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 34-35.
[2] نفسه، ص 35-36.

اتفاقية عام 1990 لم يتم التصديق عليها حتى الآن إلا من قبل أربعين دولة ليس منهم أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق ثمة جملة أسباب تقدمها الدول منها تشابه أحكام هذه الاتفاقية واتفاقيات دولية أخرى، وعدم وجود تمييز بين المهاجر الشرعي والمهاجر غير الشرعي، كما أن بعض الدول تعتبر بأن الأحكام المتعلقة بعدم التمييز من شأنها أن تصعب إدخال برنامج الهجرة المؤقت الذي لم يكن يمنح المشاركين نفس حقوق العاملين الآخرين.

وبالنسبة للدول العربية فقد تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل مصر والمغرب سنة 1993 ومن سوريا والجزائر سنة 2005[1]

## المطلب الثاني :الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية

تمخضت سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بهدف إقامة منطقة استقرار، امن وازدهار تقوم على التعاون الاقتصادي والسياسي.

لقد تم الإعلان الاول عنها في اوت 2002 على اثر برقية مزدوجة بعث بها المفوض الأعلى "خافيير سولانا Javier Solana" والمفوض "باتن C.Patten "، عرضت على اللجنة الأوروبية في 11 مارس 2003 وكان مضمونها السياسة الجديدة لأوروبا تجاه جيرانها في الشرق والجنوب، وفي ماي 2004 أصدرت اللجنة الأوروبية وثيقة تتضمن السياسة الاوروبية الجديدة لحسن الجوار، ويتضمن هذا المشروع المسائل التي تهم أوروبا وجيرانها ومنها مسألة الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة وهنا تكون الوظيفة مضاعفة: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور والتعاون.

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على خاصيتين: الأولى تتمثل في التوجه المفصل على المقاس، انطلاقا من مبدأ ان الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في احكام الشراكة بناءا على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع في عمليات الإصلاح.[2]

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 36.

[2] نبيلة بوقلي، الإدارة الاورومتوسطية للهجرة غير الشرعية في المتوسط، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015-2016، ص 43-44.

اما الخاصية الثانية فهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل الى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

والملاحظ بالنسبة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية هو تعاون أمنى باعتبار دول الجنوب وقاية لأوروبا، بالإضافة الى صعوبة ادماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية للاختلافات الهوياتية والثقافية، واتباع أوروبا السياسة الانتقائية تجاه المهاجرين (التركيز على ذوي الكفاءات العالية وحسب الحاجة).

ومع ان عملية تكثيف عمليات مراقبة الحدود من مراقبة دخول المهاجرين الى قراءة وثائق السفر آليا بالإضافة الى انشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة بالاستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الاحصائيات تشير الى ابعاد فرنسا ل 19 ألف و841 أجنبي غير شرعي في سنة 2005، وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19) بلدا مختلفا سنة 2007، 90% يستخدمونها كمنطقة عبور الى أوروبا، اما إيطاليا فقد رحلت 42 الف مهاجر وتحاول التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة صعوبات عملية الترحيل، حيث وصل ما يقارب 700 قارب هجرة غير شرعية الى إيطاليا آتية من دول مغاربية وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009. [1]

ولهذا على أوروبا التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي كعامل تطوير واثراء وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، كما فعلت المباحثات على سبيل المثال الجزائرية الاسبانية والتي عملت على تسهيل حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول للأراضي الاسبانية والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري يقيمون في اسبانيا بشكل سري. [2]

## المطلب الثالث :الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري

قامت الجزائر بإجراءات عديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعيّة فعلى المستوى الوطني وضعت القوانين للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النظاميّة، فقد كانت قد أصدرت القانون البحري الجزائري بموجب الامر 80/76 المنشور في الجريدة الرسميّة العدد 29 في تاريخ 10 نيسان 1977، وكون الهجرة غير الشرعيّة كانت جريمة محتملة لا ترقى إلى الجريمة الواقعة ولا إلى درجة الظاهرة، لهذا راح المسؤولون في الجزائر يبحثون تعديل القانون البحري بالأمر 5/95 الصادر في تاريخ 25 حزيران 1998،

[1] نبيلة بوقلي، مرجع سابق، ص 44.
[2] نفسه، ص 45.

الذي يتضمن مغادرة الأراضي الجزائريّة بصفة غير قانونيّة، ونصت المادة 545 منه على جريمة السفر خلسة في سفينة، وجاء في هذه المادة عقوبات جزائية على فعل الهجرة غير الشرعية عن طريق سفينة قصد القيام برحلة، بالحبس من 6 أشهر إلى 5 أعوام، بالإضافة لغرامة مالية قدرت ب 10000 دج، إلى 50000 دج، خلافًا لجريمة الركوب غير النظامي على سفينة المشار اليها بالمادة رقم 544 من القانون البحري الذي عاقب عليها بالغرامة فقط من 10000 د.ج، إلى 500000 دج، ولكن هذا القانون لم يحقق نتائج جيدة، هذا ما دعا الحكومة الجزائريّة إلى أن تصدر قانون رقم 1/9، الذي تم التحضير له بموجب مشروع تقنين العقوبات، المتضمن تجريم مغادرة الجزائر بشكل غير نظامي من قبل وزارة العدل وأودع لدى المجلس الشعبي الوطني في 13 أيلول في عام 2008، وفي نفس العام تم عرض على الحكومة الجزائريّة، وخلال مناقشة هذا القانون في عام 2009، أتفق على إلغاء المادة 175 مكرر(1)، المتعلقة بتجريم المهاجرين بصفة غير قانونيّة عبر منافذ أو مراكز غير مراكز الحدود، واعتبارهم ضحايا بالنظر للعوامل التي دفعتهم للهجرة غير الشرعيّة.[1]

والجدير بالذكر إن هذا القانون فشل في ضبط ظاهرة الهجرة غير النظاميّة، والدليل على ذلك ما سجل في عام 2009 من ارتفاع اعداد المهاجرين اتجاه الدول الاوروبية، بالمقابل فقد أهتمت الجزائر بوضع العديد من الخطط الاقتصادية واهتمام خاص بالشباب، وعملت الجزائر بين عامي 2009-2013 على مكافحة البطالة حيث انخفضت إلى أقل من 9% نتيجة ايجاد أكثر من 450000 منصب شغل في كل عام، ومع ذلك ظلت الهجرة غير الشرعيّة مستمرة، وعلى مستوى المؤسسات الوطنيّة فقد كلفت الدولة الجزائريّة قوات الجيش الوطني والامن والدرك والشرطة، " مجموعة حراس الحدود، وحرس السواحل، ومصالح شرطة الحدود"، في فرض الرقابة وضبط الحدود، وتكوين فرق أمنيّة كانت من مهامها التحري، البحث، التموقع، وكذلك تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعيّة.[2]

وتم إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير النظاميّة، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف المراكز، وكذلك تم تجهيز السواحل الجزائريّة ببعض اجهزة المراقبة[3].

[1] مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين احكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 85.

[2] رمضان احمد العمر، الهجرةُ غير الشرعيّة في الجزائرِ، تاريخها، مراحِل تطورِها، أساليبها، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020، ص 41.

[3] نفسه، ص 41.

بالمقابل فقد فرضت السلطات الجزائريّة على كل من يأوي أجنبيًا أن يبلغ عنه مهما كانت صفة إقامته، ووضعت بعض القواعد المتعلقة بالفنادق حيث يترتب على المؤجر اخبار الشرطة أو الدرك الوطني..، وكذلك أصدرت السلطات بعض القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، كي لا يتمكن أي مؤجر من أن يأوي أجنبيًا دون التبليغ عنه خلال مدة أقصها أربع وعشرين ساعة[1].

وبالفعل تمكنت السلطات الجزائرية من إلقاء القبض على العديد من المهاجريين الذين أتخذوا من الأراضي الجزائرية طرق للوصول إلى أوروبا.[2]

الهجرة غير الشرعية هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، ونتيجة تفاقم هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة وتحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار، حيث أن أعدادا كبيرة من المهاجرين الأفارقة المقيمين بصفة غير شرعية يستقر بهم الامر في الجزائر خاصة في المناطق الحدودية؛ ولا يتوقف بهم الأمر عند هذا فحسب بل أصبحوا يرتكبون جرائم خطيرة تهدد أمن وسلامة المواطنين والاقتصاد الوطني[3].

كل هذا جعل الجزائر تبذل مجهودا ملموسا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية
خلال عدة آليات، من أهمها:

## الفرع الأول :الحماية من الهجرة غير الشرعية

أما بالنسبة للصيغة القانونية لهذه الظاهرة فإن القانون الجزائري تعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق مراحل ارتبطت بطبيعة وحدة هذه الظاهرة من جهة، والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية من جهة أخرى.

ففي البداية كانت مرحلة عدم المبالاة أي غض النظر خاصة مباشرة بعد الاستقلال وهذا راجع إلى أسباب نفعية لحجم العملة الصعبة وامتصاص البطالة، غير أن توقيع اتفاقية تشنغن والأزمة السياسية وتداعياتها في التسعينيات أثرت بشكل كبير سواءً على حجم الهجرة خاصة غير الشرعية وعلى سياسات الدول المستقبلة أدى ذلك إلى توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 2005 والتي أصبح فيها تزايد كبير للمهاجرين غير الشرعيين، حيث أنه أصبحت مياه البحر تقذف عدد كبير من جثث الحراقة، لأنها صارت تتم في ظروف غير ملائمة وخطيرة وعلى هذا

[1] رمضان احمد العمر، مرجع سابق، ص 41.
[2] نفسه.
[3] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019، ص 343.

الأساس كان لزاما أن تضع الدولة العديد من الاعتبارات القانونية من أجل احتواء هذه المعضلة المتعددة الآثار (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...)[1]

وفي ظل الفراغ القانوني الذي يعالج هذا النوع من الظواهر كان لزاما تسليط عقوبات ردعية وبهذا أصبحت تطبق أحكام القانون البحري.

قانون 05/08 في المادة 345 التي تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين 10 ألاف إلى 50 ألف دينار جزائري على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة ويتم تطبيق هذه العقوبات على أساس القياس والتطابق حيث وجهت له الكثير من الانتقادات وبالتالي أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها سن قانون يحدد طبيعة العقوبات الموجهة لهذه الظاهرة الذي عرض على مجلس الوزراء المنعقد في 2008_09_01 والذي جاء في المادة 175 مكرر 1 في القسم الثامن في /20/ الفصل الخامس من الباب الأول في الجزء الثاني والجرائم المرتكبة ضد الق وانين والأنظمة المتعلقة بالتراب الوطني من قانون 01/09 المؤرخ في 25/02/2009 حيث وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر، والثانية مالية وهي الغرامة من 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري.

والملاحظ أن هذه العقوبات هي مخففة هذا يوضح سبب تجريم المشرع للهجرة غير الشرعية، حيث لا يمكن اعتباره عملا شاذا وانما يهدف من هذا التجريم، والقضاء على هذه المعضلة الاجتماعية عن طريق الردع.

وعلى هذا الأساس أحدثت السلطة الجزائرية ديوان مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCIC وهو تابع أصلا للمديرية العامة للأمن الوطني، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه:

-مكافحة شبكات خلايا الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

[1] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص 11.

-وضع خطة استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية[1].

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعيةBRIC والتي من مهامها:

– مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق البحث والمتابعة والتوفيق بمقتضى القانون لكل أفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين، وكذلك المزورين من خلال تطبيق الإجراءات القانونية.[2]

حيث تتبع الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية وحتى الاقتصادية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل أساسا في:

- ✓ **الجوانب القانونية والتنظيمية :**

إن حاجة الجزائر إلى تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة دفعت بها إلى إجراء تغييرات على تشريعاتها وذلك بموجب القانون رقم08_11 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008 والخاص بشروط دخول واقامة وتنقل الأجانب في البلاد، حيث يسعى هذا القانون إلى تلبية حاجة الجزائر وتوضيح طرق التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغبتها في وضع حد لهذا التدفق، والذي تواصل مؤشراته السنوية في الصعود، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب، وتحديد مدة تأشيرة العبور المسموح بها، إضافة إلى تقديم إجراءات ردعية صارمة يتم تطبيقها في حال مخالفة الشروط المذكورة في نص هذا القانون، منها الترحيل والطرد إلى الحدود، ومنها كذلك العقوبات الجنائية والمتمثلة في السجن والغرامة المالية[3].

وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية التي تواكب التحولات التي يشهدها العالم، والرواج الكبير لظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوربا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات (بموجب تعديل 2009) المادة 175: مكرر1 "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من20,000 دج إلى 60,000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها

[1] ام الخير سحنون، مرجع سابق، ص 12.
[2] نفسه، ص 11-12.
[3] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 343-344.

القوانين والأنظمة السارية المفعول[1]. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".[2]

كما استحدث المشرع قسما خاصا وهو القسم الخامس مكرر 2 عالج فيه جريمة تهريب المهاجرين، حيث يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. هذا الفعل اعتبره المشرع جنحة عاقب عليه بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 300000 دج إلى 500000 دج.

على أن المشرع قد شدد من العقوبات المقررة لهذا الفعل ورقى الجريمة لمرتبة الجنايات إذا ارتكبت في ظروف قانونية حددها في نصي المادتين 383 مكرر 31 و383 مكرر32، لتصل العقوبة إلى 10 سنوات والغرامة إلى 200000 دج.[3]

- ✓ **الجوانب الأمنية:**

نظرا لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل، فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وامكانيات مادية لتطويقها وحمايتها من التسلل عبره إلى إقليم الدولة الجزائرية أو الخروج منه بصفة، حيث تم نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق.

كما قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC)، والتي أوكلت لها مهمة البحث والتعرف ومتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين. إضافة إلى الجهود الجبارة التي تقوم بها عناصر حرس السواحل في مكافحة جريمة مغادرة التراب الوطني بطرق غير شرعية عن طريق البحر، وهي ما يصطلح عليه في الجزائر بالحرقة، والتي عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا[4].

---

[1] عيواز نهلة، جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري وآليات مكافحتها، مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018-2019، ص 22.

[2] بن سالم رضا، مرجع سابق، ص 124.

[3] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 344.

[4] نفسه، ص 345.

ولتسهيل عمليات المراقبة يجب العمل على خلق تأشيرة قياس الملامح بين دول الجوار خاصة بالنسبة للدول الإفريقية لتمكين القائمين على المراكز الحدودية من التعرف على حاملها وحتى تصبح مانع معنوي لإفشال منتحل شخصية صاحب وثائق السفر، وادراج إجراءات دخول وخروج هؤلاء الأجانب باستعمال الحاسوب وربطه بجميع الم ا ركز الحدودية لتسجيل دخول وخروج أي أجنبي واحصاء المقيمين غير الشرعيين، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المحلية المدنية عبر التراب الوطني.[1] وقد لجأت الأجهزة الأمنية الجزائرية مؤخرا إلى تعزيز إجراءاتها لمكافحة هذه الظاهرة وذلك من خلال تأمين السواحل والبحث عن الرؤوس المدبرة التي تقف وراء تهجير الجزائريين من أجل الاستيلاء على أموالهم حتى ولو كان مصير هؤلاء الموت في عرض البحر، كما أن قيادة القوات البحرية الجزائرية قد قررت مضاعفة عدد حرس السواحل المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي، والعمل على عصرنة تقنيات المراقبة مثل الاستطلاع الجوي الذي يسمح بتقصي آثار المهاجرين برا وبحرا.[2]

## الفرع الثاني: مكافحة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية

تعتبر الجزائر القبلة المفضلة لدى هؤلاء خاصة بعد الاضطرابات التي عرفتها تونس وليبيا، ونتيجة لتبني الدول الأوربية لسياسات أمنية وآليات استراتيجية لوقف هذا النزيف البشري كغلقها لحدودها وتشديدها لإجراءات الرقابة على موانئها من جهة، ومن جهة أخرى الإنعاش الاقتصادي والتنموي والاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، هذان العاملان كان لهما الأثر البالغ في تحول الأراضي الجزائرية من منطقة عبور إلى منطقة إقامة واستقرار سواء لفترات قصيرة أو بصفة دائمة. وهذه المعالجة لا تكتمل إلا إذا اتخذ في الحسبان التحكم في مراكز المراقبة وتحصين الشريط الحدودي وبالأخص أماكن وممرات التسلل، ومراقبة حركة الأجانب عبر التراب الوطني للوقاية من الحصول غير الشرعي على الحق في الإقامة باستعمال وثائق مزورة، وعن طريق الزواج الأبيض أو الأبوة الصورية. كما يجب وفي إطار محاربة هذه الظاهرة منع تشغيل العمالة الأجنبية ومنع إيوائها ونقلها عبر الخطوط الداخلية وبين الولايات وتعزيز ذلك بعقوبات ردعية على المخالفين لتحقيق النتيجة المطلوبة. [3]

وباعتبار الهجرة أمرا مشروعا في الأصل ويكفله القانون للأفراد وفقا للتنظيمات القانونية، لذلك تلجأ كل دولة لوضع تنظيم تشريعي خاص بإقامة الأجانب داخل إقليمها، وهو تنظيم آمر بطبيعته يتضمن

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 345.
[2] نفسه.
[3] نفسه، ص 346.

العديد من الأحكام الخاصة بتنظيم شروط قبول دخول الأجانب إلى الإقليم والأحكام المتعلقة بإقامتهم وتحديد الوثائق والشروط المطلوب توفرها لتمكينهم من هذا الحق.

يحدد القانون رقم 08_11 المؤرخ في 21 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، ووضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم واقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة.

كما يحدد القانون السالف الذكر الإجراءات الواجب إتباعها حال انقضاء مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي والتي تخوله الحق في الإقامة أو في حالة رغبته في الخروج الإرادي قبل انتهاء مدة إقامته، أما الخروج غير الإرادي، فهو الخروج الذي يتم عنوة ضد الأجنبي، ويتم عن طريق الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، وهو عبارة عن إجراء تتخذه الدولة ضد الأجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام أو للأمن فيها، أو عندما يدخل اراضيها أو يقيم فيها بطريقة غير شرعية. وهو مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها؛ تلجأ إليه عند توافر أسباب معينة، ويتم وفقا لإجراءات ينظمها القانون، حيث قامت الجزائر في هذا السياق بترحيل 83 آلاف مهاجر غير شرعي من جنسية نيجيرية إلى بلدهم الأم، فيما ستواصل إجراءات ترحيل الرعايا الذين لا يزالون في التراب الجزائري بطريقة غير شرعية تبعا لتحسن الأوضاع الأمنية في بلدانهم، وذلك بالتنسيق المسبق مع ممثليتاهم الدبلوماسية.[1]

وبعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، والذي اعتمدته الجمعية العامة في 11 نوفمبر 2000، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين خاصة في ظل تزايد شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تم في القانون رقم 09_01 المؤرخ في 21 فبراير 2009 المعدل لقانون العقوبات وذلك ضمن مواد القسم الخامس مكرر 2 متناولا بالتفصيل الأحكام المتعلقة بصفة الفاعل أو المتهم والعقوبة المقررة ضده وكذا الظروف المخففة والمشددة لهذه العقوبات.

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 349.

## الفرع الثالث :الأجهزة الأمنية ودورها في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الدولة الجزائرية وفي إطار سياستها المنتهجة للتحكم في تنامي هذه الظاهرة، شرعت في تفعيل مخطط عمل للمراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل المعدات والوسائل التي بواسطتها يمكن التصدي لهذه الظاهرة مثل مضاعفة عدد الوحدات الأمنية، وتكثيف الدوريات ومسح الشريط الساحلي، واستخدام الطائرات والمروحيات في عمليات الاستطلاع، وانشاء قواعد جوية خاصة بها بهدف تحديد أماكن الحراقة، واستخدام الأنظمة المعلوماتية المتطورة مثل المراقبة الإلكترونية المتصلة بالكاميرات على طول الشريط الحدودي. [1]

ونظرا لطول الحدود البرية والبحرية وشساعة المساحة الجغرافية، فقد أوكلت الجزائر مهمة مراقبتها وحمايتها وتنظيم العبور منها واليها إلى عدة وحدات أمنية حشدت لها طاقات بشرية كبيرة للقيام بالمهام المنوطة بها والتي تختلف حسب مناطق عملها وتواجدها أهمها:

1) **حراس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حراسة الشواطئ وافشال محاولات تهريب المهاجرين الغير شرعيين عن طريق البحر، وتكلف أيضا بمهمة انقاد المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في عرض البحر، كما أن لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة السرية، وتجوب في البحر كي تقوم بالتداخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص واحباط كل المحاولات لذلك، كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية . [2]

2) **حراس الحدود(GGF):** هذه المجموعة تعمل تحت لواء الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة السرية .

وهي مهيكلة على النحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 82 بوهران؛ تضمن حراسة الحدود الغربية

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 349.
[2] نفسه.

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 83 ببشار؛ تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية، (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 80 بورقلة؛ توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا.)
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 81 بقسنطينة؛ تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 80 بتمنراست؛ تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي.

وفي هذا الإطار فإن وحدات حرس الحدود مكلفة بمهام دفاعية عملياتية لها ارتباط وثيق بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها ما يلي :

- مراقبة وحراسة الحدود.
- جمع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها.
- منع واحباط كل اخترق للحدود الوطنية.
- محاربة الاجرام والوقاية منه على الحدود والمتمثل في (الهجرة غير الشرعية، التهريب، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة[1].)

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 349.

## خلاصة الفصل:

لقد اختلفت أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، لكنها لا تختلف باختلاف الموقع الجغرافي فتقريبا تعتبر نفسها، فنجد منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، الأسباب السياسية والأمنية، بالإضافة الى الأسباب الجغرافية والديمغرافية، وكل هذه العوامل تعبر السبب الرئيسي للهجرة والمحفز الأساسي لها باختلاف الشعوب والمناطق.

لقد شرعت الدول قوانين لمعاقبة المهاجرين غير الشرعيين، كما وضعت آليات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما سنت عديد الدول بالاتفاق مواثيق دولية للحد منها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي عمدت الى تكثيف جهودها في هذا المجال ومراقبة حدودها باعتبارها قبلة للمهاجرين، أيضا هو الحال بالنسبة للجزائر فقد سنت قوانين وأصدرت عدة مراسيم بخصوص ذلك، سواء بالنسبة للمهاجرين منها او الراغبين في الدخول بطرق غير مشروعة.

إن خاتمة البحث لا يمكن أن تكون نهاية للهجرة غير الشرعية باعتبار أن الموضوع هو وليد العهد وحديث المجتمع الدولي حاليا، أكثر من أي وقت مضى، بحيث مازالت فيه وجهات النظر متضاربة ومتعارضة .بعدما ساد الاعتقاد والتفاؤل بأن العالم سوف يشهد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ومجموعة من دول أوروبا الشرقية، عصرا من السلام الدائم، ها هو اليوم يتخبط في ظاهرة جد خطيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، لقد شاءت المصادفة أن تأتي هذه الدراسة في وقت تصاعد فيه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعنف على المستوى الدولي، ومن المؤسف أن أفعال تلك الظاهرة لم تعد تنحصر في العمليات الفردية التي يقوم بها الأفراد فرادى أو جماعات، بل انضمت فيه دول كبرى ودول صغرى، ومن المؤسف أن هؤلاء الذين يمارسون هذه الظاهرة بصفة منظمة و يجدون للشرعية الدولية و تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية و هم أكثر الأصوات مطالبة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و القضاء عليها و هي في الواقع لا تبالي و لا تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي تدافع عنها رسميا.

إن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة القضاء عليها أصبحت واجبا أخلاقيا قبل أن يكون قانونيا، ولقد شهدت الفترة الماضية مطالبة العديد من الدول بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث أفضل الطرق والوسائل لمنع حوادث الهجرة غير الشرعية وقمعها، لقد حان الوقت لاغتنام الفرصة لتحقيق الأمن الدولي، وهذا لتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة فإنه يشغل اهتمام كل وحدات المجتمع الدولي، وربما قد يضيق الضمير الدولي في وقت تمس هذه الظاهرة مراكز أكثر قوة في العالم ليكون وحدة موحدة تدافع عن الصالح الدولي ألا و هو القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في كل أنحاء المعمورة، و ذلك بتكثيف جهود الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون أكثر فعالية ، تحددها استراتيجية و أولويات أكثر دقة، مع ضرورة قيام الدول بتنفيذها و تدعيمها ، دون أن ننسى أن هذه المواجهة يجب أن تكون في حدود احترام احكام ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي، و على وجه الخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان و ما يمكن قوله أن الهجرة غير الشرعية بصفة عامة و هجرة الشباب بصفة خاصة هو مظهر من مظاهر السياسيين في تحقيق مصالح الشباب و أن الأرواح البريئة التي تغرق في عرض البحر عبر السفن الغير الصالحة يعكس خطورة الظاهرة، رغم أن الحكومة لم تبذل مجهودات استثمارية و تنموية لتوفير مناصب الشغل للشباب و مستوى معين يليق بهم، رغم الثروات و الخيرات المتوفرة في بلادنا.

ومن خلال ما تقدم نعتقد أنه لتحقيق ذلك يمكننا الأخذ ببعض التوصيات الآتية:

- ✓ فضح كل الممارسات والادعاءات التي تشجع على الهجرة ومن يعمل بها ويتاجر بها أو يشجعها.
- ✓ التركيز على الجوانب التربوية وعلى المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه.
- ✓ توفير فرص العمل مع ضمان العدالة في الأجور.
- ✓ تفعيل الاتحادات والنقابات والجمعيات المختصة وفتح جبهة عريضة ثقافيا وفكريا للحد من الهجرة الغير شرعية.
- ✓ تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفعيل قوانين لردع المساعدين في تزايد هذه الظاهرة.
- ✓ إنشاء مراكز مخصصة بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين ريثما يتسنى للمصالح المعنية إمكانية إرجاعهم إلى بلدانهم.
- ✓ التنسيق والعمل بالتشارك مع دول الجوار وإنشاء مؤسسات تراقب وتحارب هذه الظاهرة.
- ✓ إنشاء مخابر للبحث العلمي تدرس ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد من هذه الأخيرة.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر المراجع

- **القرآن الكريم**

## الجرائد الرسمية والقوانين:

2) الجريدة الرسمية.

## المراجع:

3) عبد المنعم عبد الوهاب عامر، التنظيم القانوني للمهجرين والنازحين والمرحلين واللاجئين في التشريع العراقي، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020، العراق.

## المجلات

4) الضناوي زينب محمد جميل، الهجرة واللجوء في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الملك فيصل، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020.
5) بن سالم رضا، الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11.
6) ساوس خيرة عبد الرحمان، جريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية والعلاج، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد العاشر، المجلد الثاني، 2018.
7) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019.

## الاطروحات والمذكرات:

8) بوقلي نبيلة، الإدارة الاورومتوسطية للهجرة غير الشرعية في المتوسط، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015.2016.

9) بوساحة عزوز، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الهجرة غير الشرعية دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.2008.

10) حجاج مليكة، جريمة تهريب المهاجرين بين احكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.2016.

11) عبابسة حمزة، الحماية القانونية للمهاجرين في القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016.2017.

12) رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)، كلية الحقوق، جامعة باتنة قبل للنشر سنة 2016.

13) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق، 2011.2012.

14) طيبي رابح، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة" دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 01 جانفي 2007. 31 ديسمبر 2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

15) صايش عبد المالك، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.2007.

16) موساوي احمد، اعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018.2019.

17) لدمية فريجة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية انموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.2010.

18) رمضان احمد العمر، الهجرةُ غير الشرعيّة في الجزائرِ، تاريخها، مراحِل تطورِها، أساليبها، مركز جيل البحث العلمي: سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات، العدد الثامن، 28 يونيو 2020.

19) عيواز نهلة، جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري وآليات مكافحتها، مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018.2019.

## المقالات:

20) سحنون ام الخير، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، جامعة بونعامة جيلالي، خميس مليانة.

# الفهرس

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر | 03 |
| اهداء | 05.04 |
| مقدمة | أ- ح |
| **الفصل الأول :ماهية الهجرة غير الشرعية في الجزائر** | 31 .12 |
| **المبحث الأول :الهجرة غير الشرعية في الجزائر** | 22 .14 |
| **المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية** | 14 |
| الهجرة | 14 |
| الهجرة غير الشرعية | 15 |
| اللجوء | 16.15 |
| الحراق | 16 |
| المهاجر | 17.16 |
| **المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الهجرة غير الشرعية** | 19.17 |
| **المطلب الثالث :أنواع الهجرة غير الشرعية** | 22.19 |
| **المبحث الثاني :طرق واشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر** | 31.23 |
| **المطلب الأول :طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية** | 25.23 |
| مجموعة الطرق الغربية للهجرة غير الشرعية | 23 |
| مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية | 24.23 |
| مجموعة الطرق الغربية للهجرة غير الشرعية | 24 |
| مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية | 24 |
| **المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر** | 26.25 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية الى أوروبا** | 26ـ31 |
| الهجرة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 | 26 |

| | |
|---|---|
| 1) التضييق على الحريات العامة بحجة مكافحة الإرهاب | 27ـ26 |
| 2) امتداد النبرة العنصرية | 28.27 |
| السياسة الفرنسية في الجزائر ودورها في الهجرة الجزائرية | 28 |
| 1. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى | 29.28 |
| 2 .مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى | 29 |
| **3. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية** | 31.29 |
| خريطة الطرق المستعملة للهجرة غير الشرعية نحو اوروبا | 31 |
| **الفصل الثاني** :واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر والآليات القانونية للحد منها | 55.32 |
| **المبحث الأول** :أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية | 41.34 |
| **المطلب الأول** :الأسباب الاقتصادية والاجتماعية | 35.34 |
| **المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية** | 39.36 |
| **المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديمغرافية** | 41.39 |
| **المبحث الثاني :الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد منها** | 55.41 |
| **المطلب الأول :الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية** | 45.41 |
| الاتفاقية الدولية رقم 97 لسنة:1949 | 41 |
| الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958 | 41 |
| الاتفاقية الدولية رقم 143 لسنة 1975 | 41 |
| اتفاقية حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة **1990** | 45.42 |
| **المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية** | 46.45 |
| **المطلب الثالث :الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري** | 55.46 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول :الحماية من الهجرة غير الشرعية | 52.48 |
| الجوانب القانونية والتنظيمية | 51.50 |
| الجوانب الأمنية | 51 |
| الفرع الثاني :مكافحة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية | 53.52 |
| الفرع الثالث :الأجهزة الأمنية ودورها في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية | 55.54 |
| 1)حراس السواحل | 54 |
| 2) حراس الحدود GGF | 55.54 |
| خاتمة | 57.56 |
| قائمة المصادر والمراجع | 61.58 |
| فهرس المحتويات | 65.62 |
| الملخص باللغة العربية | 66 |
| الملخص باللغة الانجليزية | 67 |

## الملخص:

**إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطر على أمر واستقرار الدول سواء الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين أم الدول ذات مراكز عبور المهاجرين، أما الهجرة السرية هي تلك المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع والسري الذي يرتكبه الأفراد والجماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة، ولعل الدافع وراءها هو أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية خصوصا بعد استفحالها في الجزائر وتحولها من بلد عبور الى بلد استقرار .واعتمادا على مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه الظاهرة، والاستراتيجيات المعدة لمحاربتها بدأ بتحليل الترسانة القانونية الوطنية والدولية ومختلف الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة على المستوى الوطني والدولي في مواجهة الطرق والمعابر التي يعتمدها المهاجرون في الوصول إلى الجهات التي يرغبون في الوصول إليها بطرق غير مشروعة، وبناء على النتائج المتحصل عليها تم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات الهادفة للتقليل من الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وفتح المجال أمام الشباب لإدماجهم في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل، وتطوير مستوى التعليم ، فكل ذلك سيحد من وتيرة انتشار هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا في الوقت الحالي.**

## Abstract:

**The phenomenal of illegal immigration has become a threat to the stability and stability of States, whether receiving countries of illegal immigrants or countries with transit centers for migrants. Secret immigration is the complex and sophisticated evidence of the illegal and secret act committed by individuals and migrant groups not to respect the rules of domestic and international law and the motive behind it is the importance of the subject of illegal immigration, especially after the aggravation in Algeria and its transformation from a country of transit to stability. Based on the varions indic tors associâtes with this phenomenal, and the strategies to combat it, it bécan to analyse the national and international legal arsenal and the varions efforts exerted by varions agencies at the national and international levels in confronting the roads and crossings adopted by migrants to recache chose who wish to access theme illegal.**
**Keywords : migration, illégal immigration, clandestine immigration, migrants, international conventions, organiser crime**